نهج الصين فى الإصلاح

هو زياوليان، نائب محافظ بنك الشعب فى الصين ومدير الإدارة الحكومية لسعر الصرف.
Hu Xiaolian, Deputy Governor of the People's Bank of China and Administrator of the State Administration of Foreign Exchange

يستند النمو الاقتصادى السريع إلى أهداف طويلة الأجل ترمى إلى تحقيق الاستقرار

تحدث بعض الأشياء المذهلة فى الصين فى التو واللحظة فالمدن آخذة فى التغير بحيث لا يمكن التعرف عليها فى مجرد بضع سنوات قليلة أو حتى أشهر قليلة. ويجذب التصنيع السريع مئات الملايين من الفلاحين إلى المدن بحثا عن العمل – وعندما يقترب عيد رأس السنة القمرية الجديدة تزدحم محطات السكة الحديد والحافلات بهم وهم متجهون لمسقط رأسهم ليروا أقاربهم. وتندمج الصين بسرعة مع باقى العالم. فعلى سبيل المثال، انبثقت مئات الآلاف من المشروعات، الكثير منها بمساندة الاستثمار الأجنبى، فى مدن شرقى الصين لصناعة الملابس، والأحذية، وأغطية الرأس، والمعدات الإليكترونية، واللعب، وأصناف أخرى للتصدير عبر كوكب الأرض كله.

ومع التصنيع السريع، حظى البلد الذى يضم ١,٣ مليار نسمة بمعدل نمو سنوى للناتج المحلى الإجمالى بلغ فى المتوسط ٩ فى المائة على مدى العقود الثلاثة الماضية، محولا الصين إلى قاطرة مهمة للنمو الاقتصادى العالمى. والواقع، أنه طبقا للبنك الدولى، أسهمت الصين بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية فى النمو الاقتصادى العالمى الذى بلغ ٣,٩ فى المائة فى عام ٢٠٠٦. وارتفع مستوى المعيشة فى الصين بشكل كبير. وتخلص ما يصل إلى ٤٠٠ مليون صينى من أغلال الفقر. وبسبب التصنيع والحضرنة والعولمة فى الصين، فإن بقية العالم تولى بالطبع اهتماماً كبيرا لكيفية مصارعة الصين لتحديات ضمان تنمية مستدامة ومطردة والتعامل مع مشاكل مثل البطالة، واتساع الفجوة فى الدخول، وعدم التوازن بين الاستثمار والاستهلاك، وحماية البيئة، والضمان الاجتماعى. وقد وضعت الحكومة الصينية سياسة للتنمية – آخذة فى اعتبارها تجارب البلدان الأخرى وتطويع الدروس المستفادة من أماكن أخرى مع ظروفها – وهى تتابع باستمرار كيفية سير عملية التنمية عبر البلاد.

التنمية المستدامة أولوية عليا

بالنسبة للصين، تتمثل الأولوية العليا للسياسة الاقتصادية فى تعزيز التنمية المستدامة – وهى المفتاح لتحسين معيشة الناس وتحقيق الازدهار عريض القاعدة. ومع وضع هذا فى الاعتبار، حاولت الحكومة باستمرار تقوية إدارة الاقتصاد الكلى فى السنوات الأخيرة ونتيجة لذلك، انخفضت التقلبات الاقتصادية بدرجة كبيرة.

وفى أثناء الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦، نما الناتج المحلى الإجمالى للصين بمعدل سنوى قدره ٩,٨ فى المائة، وزادت الإيرادات المالية بنسبة ١٨ فى المائة، ونما دخل الفرد القابل للتصرف فيه بالنسبة لسكان المدن بنسبة ١٠ فى المائة. وزاد دخل الفرد الصافى لسكان الريف بمقدار ٦ فى المائة. وتم إنشاء ٥٦ مليون فرصة عمل جديدة فى المناطق الحضرية. وفى الوقت نفسه، زادت الحكومة من إنفاقها على الزراعة، والتعليم، والرعاية الصحية والضمان الاجتماعى.

وساند البنك المركزى للصين هدف التنمية الاقتصادية من خلال مواصلة سعيه لتخفيض استقرار العملة، وهو هدف سياسته النقدية. ولمواجهة التوسع المتزايد السرعة فى الاستثمار والائتمان اتخذ البنك سلسلة من التدابير على مدى السنة الماضية لتشديد شروط الائتمان بإصدار كمبيالات البنك المركزى ورفع كل من نسبة متطلبات الاحتياطى والأسعار الاسترشادية للإقراض والإيداع. ومنذ عام ٢٠٠٦، رفع نسبة متطلبات الاحتياطى فى تسع مناسبات والسعر الاسترشادى للإقراض فى خمس مناسبات، والسعر الاسترشادى للودائع فى أربع مناسبات. وقد أدى الضبط المتكرر للسياسة النقدية إلى الحد من التوسع المفرط لنمو الائتمان وتجنب تأثير الانكماش غير الضرورى لسحب السيولة بأسرع مما يجب.

مؤسسات أفضل مستندة إلى السوق

بدأت الصين عملية الإصلاح والانفتاح فى أواخر أعوام السبعينيات، ومنذ ذلك الوقت، نفذت الحكومة بشكل ثابت إصلاحات فى عدد من المجالات. ولكن على مدى العامين الماضيين، تزايد عدم التوازن الخارجى، خاصة فائض حسابها الجارى. لماذا حدث ذلك؟ تعزى المشكلة لعوامل عديدة. فمعدل الادخار المحلى القومى مرتفع بسبب عدم ملائمة شبكة الضمان الاجتماعى فى الصين، إلى جانب عدم كفاية الرعاية الصحية، والتعليم وأنظمة الإسكان؛ وقد أسهمت الزيادة السريعة فى استثمار رأس المال الثابت على مدى السنوات القليلة الماضية وما ترتب على ذلك من توسع فى طاقات الصناعات التحويلية فى توفير حافز للمشروعات لزيادة صادراتها، بينما ظل الطلب المحلى راكدا.

وعلى المستوى العالمى، وبسبب انفتاح الصين على بقية أنحاء العالم، أخذ الاستثمار الأجنبى المباشر فى التدفق إلى داخل البلاد منذ سنوات عديدة، محولا الصين، فى نواح عديدة، إلى قاعدة مهمة لتجهيز الصادرات بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. وفى عام ٢٠٠٦، كان حجم صادرات وواردات المشروعات التى يمولها الأجانب، يمثل ٥٨,٩ فى المائة من إجمالى التجارة الخارجية

«مضى اصلاح نظام سعر صرف الرينمينبى قدماً بطريقة سباقة، ويمكن التحكم فيها، وتدريجية لزيادة دور السوق فى تثبيت سعر، صرف الرينمينبى».

للصين و ٥١,٤ فى المائة من الفائض التجارى. بالإضافة إلى ذلك، دفع الهيكل الاقتصادى للبلدان المتقدمة الكبرى، الذى يتسم بصورة مزمنة بمعدل الادخار المنخفض، والنمو العالى، والاستهلاك الكبير والمديونية العالية، إلى زيادة الطلب على الصادرات الصينية. وهذه العوامل هى فى الأساس عوامل طويلة الأجل وهيكلية، وبالتالى تحتاج للتعامل معها تدريجيا بتعميق الإصلاحات وتنفيذ تصحيح هيكلى.

وفى هذا الصدد، اتخذ البنك المركزى خطوات فى المجالات الثلاثة الآتية:

أولا: زيادة تعزيز الدور الإيجابى للأنشطة المالية فى النهوض بالاستهلاك من خلال بذل جهود لتنمية الائتمان الاستهلاكى، وتيسير الحصول على التمويل، وتوفير مزيد من المنتجات المالية. وقد سجل الائتمان الاستهلاكى زيادة سنوية بمتوسط ٢٨ فى المائة فى خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٦.

ثانيا: مضى إصلاح نظام سعر صرف الرينمينبى قدما بطريقة سباقة، ويمكن التحكم فيها وتدريجية لزيادة دور السوق فى تثبيت سعر صرف الرينمينبى. وفى ٢١ يوليو ٢٠٠٥، انتقلت الصين إلى نظام موجه للسعر القائم للعملة يستند إلى العرض والطلب فى السوق وبالرجوع إلى سلة من العملات. وعلى مدى العامين الماضيين، ارتفع تقييم الرينمينبى بمقدار ٩,٤ فى المائة فى مقابل الدولار الأمريكى، وارتفع سعر صرفه الفعلى بمقدار ٦,٣ فى المائة طبقا لبنك التسويات الدولى وتم استهلاك عدد من الإصلاحات لإعطاء السوق دورا أكبر فى تحديد سعر صرف الرينمبيبى. وتشمل هذه التدابير إدخال نظام صانع السوق والعاملات خارج البورصة فى سوق الصرف الأجنبى بين البنوك، وتوسيع الحيز اليومى لتقويم الرينمينبى فى مقابل الدولار الأمريكى فى سوق الصرف الأجنبى الفورية بين البنوك من ٣, فى المائة إلى ٥, فى المائة.

ثالثا: تم التعجيل بإصلاح نظام إدارة الصرف الأجنبى بهدف التعزيز التدريجى لقابلية الرينمينبى للتحويل بموجب حساب رأس المال. وأتخذت خطوات لتيسير حيازة واستخدام الأفراد والمشروعات للنقد الأجنبى. وتم إنشاء نظام للمستثمرين والمؤسسيين المؤهلين، وبذلت جهود لتحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال المحلية بطريقة منظمة. وتم تقصى الوسائل المختلفة لتسهيل تدفق رؤوس الأموال للخارج، وتشجيع المشروعات على الاستثمار فى الخارج. وتم تدعيم الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود لتمهيد الطريق لمزيد من الانفتاح.

نهج يؤكد على تحقيق الاستقرار

فى تنفيذ سياستها الاقتصادية، تبنت الصين نهجا منظما وتدريجيا مع التأكيد على الاستقرار، مما يعكس حقيقة أن تحسين البنية الأساسية للنظام المستند إلى السوق، بما فى ذلك وضع الإطار القانونى والتنظيمى، والنظام المصرفى، ومعايير المحاسبة والخبرة المهنية، والقدرة المؤسسية، يستغرق وقتا.

ولنأخذ مثلا إدخال هيكل لسعر الفائدة يستند إلى السوق. فقد جرى وضع استراتيجية الإصلاح الكلى منذ البداية: أولا تحرير سعر الفائدة فى سوق النقود والسندات، ويتلو ذلك تحرير تدريجى لسعر الفائدة على القروض والودائع، وعند تحرير سعر الإقراض والودائع، لابد من تطبيق تدابير الإصلاح على العملات الأجنبية قبل العملة المحلية، وعلى القروض قبل الودائع، وعلى القروض والودائع طويلة الأجل وكبيرة القيمة قبل الصكوك قصيرة الأجل صغيرة القيمة.

ومنذ عام ١٩٩٦، تم تحرير سعر السوق فيما بين البنوك، وسعر سوق السندات وسعر إصدار السندات الحكومية والسندات المالية المستندة إلى السياسة الاقتصادية، وتم إلغاء القيود على سعر الفائدة على القروض بالعملات الأجنبية والودائع بالعملات الأجنبية الكبيرة القيمة، كما تم توسيع نطاق تقويم سعرإقراض الرينمينبى تدريجيا. وفى عام ٢٠٠٤، أدخلنا نظام سعر الإقراض العائم للبنك المركزى، وألغينا الحد الأقصى لسعر الإقراض والحد الأدنى لسعر الودائع بالنسبة للبنوك التجارية. وفى وقت مبكر من هذا العام، أطلقنا مبادرة سعر بنك شنغهاى المعروض للتعاملات فيما بين البنوك بهدف خلق سعر استرشادى لسوق النقود.

وهكذا مضى إصلاح تحرير سعر الفائدة فى طريقة للأمام بشكل منظم وتدريجى ويتسق مع هدف البنك المركزى فى إصلاح طاقة إدارة الاقتصاد الكلى، وإصلاح المؤسسات المالية، وتنمية الأسواق المالية. وقد ساعد هذا النهج على حماية استقرار النظام المالى وخلق مناخ موات لتقديم وتعميق وإصلاح القطاع المالى.

* * * * *

باختصار، ستستمر الصين فى تحسين استراتيجيتها للتنمية باستخلاص الدروس من تجربتها فى الإصلاح وانفتاح اقتصادها. وستبذل جهود متسقة لتعميق الإصلاحات وزيادة الانفتاح على العالم الخارجى حتى يمكن الحفاظ على التنمية الاقتصادية المستديمة والسريعة والصحية. ■